اقتراح ضريبة مرض أسوة بالإنفاق الاستهلاكي

المدير التنفيذي لـ«جمعية المشافي الخاصة بحلب»: أصحاب مشاف ألغوا تراخيصها بسبب الخسائر

تعديل التعرفة للمشافي والأطباء لتغدو أقرب إلى الواقعية

حلب- خالد زنكلو

طالب المدير التنفيذي لـ«جمعية المشافي الخاصة بحلب» الدكتور عرفان جعلوك وزارة المالية بمعاملة المشافي الخاصة من الناحية الضريبية مثل الفنادق والمطاعم وبطريقة الاقتطاع نفسه المباشر من الفاتورة التي يجب منحها لكل مستفيد (مريض).

وبين جعلوك لـ«الوطن» أنه إشارة إلى الاجتماعات التي عقدت في دمشق برعاية وزير الصحة ومشاركة مندوب وزارة المالية ونقابة أطباء سورية حول موضوع الضرائب بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني و٢٢ كانون الأول الماضيين «تقترح جمعية المشافي اعتبار قطاع المشافي الخاصة خدمياً وله اعتباراته الخاصة، ما يستوجب لحظه بالرعاية والتفضيل في موضوع ضريبة الدخل، التي يجب أن تحتسب على مرضى التأمين الحكومي وفق الفواتير المقدمة من المشفى لشركة إدارة النفقات الطبية على أن يدفع كل مستفيد الضريبة بنسبة مئوية، ويمكن إعفاء المشافي ذات عشرة الأسرة من هذا الإجراء لكونها بمنزلة عيادات موسعة كمركز جراحة يوم واحد وإلحاقها بشريحة الدخل المقطوع أسوة بالمطاعم والفنادق ذات التصنيف الثاني».

وأشار جعلوك إلى أنه نظراً لتصنيف وزارة المالية المشافي الخاصة «ضمن فئة كبار مكلفي الدخل مع أنها خاسرة بالمفهوم الاقتصادي»، فإن المقترح أن يجري الاتفاق مع هيئة الضرائب والرسوم «على منحنا دفاتر ضريبية خاصة بالمشافي أو على نموذج موحد تتم طباعته في المشفى أو بإجراء ربط حاسوبي الذي يتم فيه ترحيل المعلومات فوراً إلى هيئة الضرائب والرسوم كما هو معمول بالنسبة للبطاقة الذكية، يتم فيه موافاة الهيئة بعمليات المحاسبة والدخل الفعلي للمرضى المقبولين في المشفى وفق النموذج المقترح الذي أعدته الجمعية والملحق بكتابها إلى المالية، على أن يمنح كل مريض فاتورة عند تخرجه من المشفى ويحق له تقديمها لاسترداد ٢٥ بالمئة من قيمة الضريبة، والتي تكون على شكل تأمينات موقوفة لدى مديرية المالية وأن تسلم المبالغ الضريبية المجموعة بموجب الفواتير الصادرة عن المشفى شهرياً إلى مديرية الدخل والأرباح الحقيقية بموجب جداول شهرية، وأن يتم عقد اتفاق أو بروتوكول بين جمعية المشافي مع وزارة المالية لوضع النسب والشروط المتعلقة بالضريبة وأن تتم مراقبة التزام المشافي بتطبيق نظام الفواتير من الجهات المالية في كل محافظة وتطبيق قوانين التهرب الضريبي لإدارة المشافي المتعاملة بهذا النظام الضريبي».

ولفت إلى أهمية دور القطاع الصحي الخاص في البلاد «إذ يقدم ٦٠ بالمئة من الخدمات الصحية، بحسب دراسة أجرتها وزارة الصحة مع خبراء من الاتحاد الأوروبي عام ٢٠١٠، إلا أن النسبة انخفضت خلال سنوات الحرب».

وأضاف: «يوفر القطاع الصحي الخاص على الدولة نفقات واجبة عليها بموجب الدستور، وهو يدفع كل أنواع الرسوم والضرائب بأعلى الشرائح ويساعد في تأمين مورد مادي للأطباء العاملين في القطاع العام والخاص لمساعدتهم على الاستقرار ويؤمن فرص عمل للأطباء والفنيين والممرضات ويسد النقص في بعض الاختصاصات الطبية الدقيقة كجراحة القلب والبدانة وطفل الأنبوب ويطور مهارات العاملين في القطاعين العام والخاص ويقدم خدمات طبية وصحية بجودة مرتفعة ويسد النقص عند توقف القطاع الصحي العام كما حدث في حمص خلال الأزمة، وهو بذلك يردف القطاع الصحي في حالات الكوارث والحروب، ومدينة حلب أنموذجاً، عدا تأمين القطع الأجنبي باستيعابه المرضى السوريين القادرين على الاستشفاء خارج القطر ولجذبه مرضى من خارج القطر، مثل لبنان والعراق، للاستشفاء فيه».

وأشار إلى أن مشافي دمشق الكبيرة، والمبنية باستثمارات تجارية على الأغلب أو بتشاركية بين أطباء وفعاليات اقتصادية وتقدم مستوى عالياً من الخدمات الفندقية ولا تتقيد بالتعرفة الطبية غير الواقعية أصلاً لقربها من أصحاب القرار «أعطت انطباعاً خاطئاً لأصحاب القرار بأن جميع مشافي القطر تماثل مشافي العاصمة، ما انعكس سلباً على المشافي الخاصة في باقي المحافظات».

وعما يميز مشافي محافظة حلب الخاصة، قال جعلوك: «أنها مشاف صغيرة مملوكة لطبيب ومسماة على اسمه، وتنتشر بأعداد كبيرة في المناطق الشعبية والفقيرة، وتقدم خدماتها بأقل من التعرفة الطبية قبل الأزمة وبأجور متناسبة مع الدخل لأغلبية مراجعيها، ولذلك عوضت عن مساوئ الخدمات الحكومية مثل اكتظاظ مراجعيها ونقص كوادرها التمريضية ورفع مستوى جودة الخدمات الطبية وتأمين الخصوصية والفندقة ونقص عدد الأسرة بالمشافي في القطاع الحكومي»، وأشاد بالدور المهم الذي لعبته المشافي الخاصة خلال جائحة كورونا بموجتيها الأولى والثانية عبر توفير أسرة ومنافس للمرضى.

ونوه بأن المرسوم رقم ٩٦٨ لعام ١٩٥٣ الذي نظم عمل المشافي «استطاع، وعلى الرغم من قدمه، دعم القطاع الصحي الخاص لكونه يحمل أعباء عن الدولة مجاناً، كما أعفى القانون ٢٤٢ لعام ١٩٥٦ المشافي من ضريبة التمتع والدخل ورسوم البلديات وضريبة ريع العقارات والعرصات إعفاء دائماً للتشجيع على الاستثمار في هذا القطاع الحيوي».

وحول واقع مشافي حلب الخاصة قديماً وحديثاً، أوضح المدير التنفيذي لـ«جمعية المشافي الخاصة بحلب» أن المحافظة كانت تضم قبل الحرب ١٠٤ مشاف خاصة «حصة مدينة حلب منها ٨١ مشفى، وتتوزع المشافي الـ٣٦ الخارجة عن الخدمة إلى ١٣ مشفى خارج عن الخدمة لأسباب اقتصادية و٢٠ مشفى جراء تعرضها للتخريب على يد العصابات الإرهابية على حين خرج ٣ مشاف عن الخدمة بقرارات إدارية من وزارة الصحة، على حين ألغى أصحاب ٣ مشاف ترخيصها نتيجة للخسارات الاقتصادية ولعدم جدوى المردود في هذا النوع من الاستثمار.

وبين الدكتور عرفان جعلوك أن ريف محافظة حلب يضم ٢٣ مشفى مرخصاً «لا يتوافر معلومات عن معظمها، لوقوعها في مناطق غير آمنة مثل منبج التي فيها ٦ مشاف ومثلها لمنطقة الباب بينما تحوي عفرين ٤ مشاف مرخصة، أما المشافي العاملة في المناطق الآمنة وعددها ٣ مشاف فهي موجودة في السفيرة وتلعرن ودير حافر».

وكشف أن حلب وفرت قبل الحرب سريراً لكل ٦٠٠ مواطن «وهو الهدف المعلن حتى عام ٢٠١٠، إذ بلغ عدد أسرة المشافي الخاصة في حلب قبل ٢٠١٢ نحو ٢٢٣٤ سريراً مقابل ١٩٥٦ سريراً تابعاً لمشافي وزارة الصحة و١٢٢٣ سريراً لمشافي وزارة التعليم العالي، وبمجموع مقداره ٥٤١٢ سريراً».

وفيما يخص المصاعب التي يواجهها قطاع المشافي الخاصة في حلب بعد انتهاء الحرب، أوضح جعلوك أن تجهيزات المشافي تراجعت «وتوقف تطوير المشافي جراء التضخم وعدم توافر القطع التبديلية ونقص الفنيين، وهناك معوقات اقتصادية تتلخص في انخفاض مستوى الدخل وارتفاع التكاليف والجمعيات الخيرية ونقص عدد السكان وصعوبة الانتقال بين المناطق في ريف حلب، إضافة إلى جباية الضرائب بشكل مبالغ فيه خلال سنوات الأزمة، التي عانت فيها المشافي ما عانت من تغيرات في سعر الصرف وتأمين الكهرباء والماء والأدوية وقطع التبديل، والأهم استمرار وزارة الصحة في نهجها السلبي تجاه المشافي الخاصة عبر تعليماتها وقراراتها والمرسوم التشريعي رقم ٩ لعام ٢٠١٧ وعدم التعويض للمتضرر منها بسبب الأحداث بشكل منطقي وعدم وجود خطة أو توجه لدى الوزارة، ولو كانت طويلة الأمد، لدعم المشافي الخارجة عن الخدمة لإعادة تشغيلها مع عدم السماح للمنظمات الدولية أو توجيهها لإعادة إعمار المشافي أو تجهيز المتضرر جزئيا منها عدا عدم اتخاذ إجراءات داعمة أخرى مثل تزويد المشافي بالكهرباء بشكل مؤقت إلى حين إعادة تركيب المراكز التحويلية وحل مشكلة دفع فواتير المياه والكهرباء ورسوم البلديات والحراسة وضريبة ريع العقارات والعرصات للمشافي المهدمة أو المتضررة أو التي وقعت تحت سيطرة المسلحين لسنوات طويلة، وكذلك عدم إعفاء المشافي من دفع التأمينات عن العمال خلال فترة الأزمة وتعقيد الإجراءات على الرغم من هجرة الكثير من أصحابها خارج القطر».

حلول

واقترح لإيجاد الحلول ومن أجل النهوض بمستوى القطاع الصحي الخاص مستقبلاً «تعديل التعرفة للمشافي وللأطباء لتغدو أقرب إلى الواقعية، ووضع أسس واقعية لتعويض المشافي المتضررة ورفع سقف التعويض بما يتناسب مع التضخم النقدي وإعفاء المتضرر منها ممن عاد إلى العمل من الضرائب لخمس سنوات على الأقل، مع عدم إغلاق المشافي بقرارات إدارية جائرة لا يفهم الهدف منها، وتوجيه المصارف الحكومية لمنح المتضررة قروضاً ميسرة لمعاودة نشاطها أسوة بالمنشآت الصناعية، لكون ذلك يخفض أعباء موازنة الدولة الصحية لاحقاً، عوضاً عن دعم المشافي المتعثرة بمعونات مالية من وزارة الصحة بموجب ما نص عليه المرسوم ٩٦٨ النافذ وإلغاء القرارات والتعاميم المخالفة له وأي قرارات تعوق تطور هذه المشافي»، وشدد على أهمية وقف الحملات الإعلامية ضد الأطباء والمشافي العامة والخاصة وعدم التشجيع عليها «ومشاركة الجهات صاحبة العلاقة في تطوير قانون المشافي الجديد، أي قانون المنشآت الصحية، والمقترح من وزارة الصحة الذي لم تطلع جمعية المشافي الخاصة ونقابة الأطباء عليه، ولا تقدم مسودته الحالية تطوراً حقيقياً للقطاع الصحي الخاص ولا تشجع على الاستثمار فيه».

٦٠٠ ألف طالب وطالبة إلى امتحانات الجامعات اليوم

عابدين لـ«الوطن»: ١٥٠ ألفاً في جامعة دمشق وتأمين جميع المستلزمات

فادي بك الشريف

يتقدم نحو ٦٠٠ ألف طالب وطالبة اليوم الأحد إلى امتحانات الفصل الدراسي الأول في مختلف الجامعات، وسط إجراءات مشددة صادرة عن وزارة التعليم العالي وتدابير احترازية لضمان سير العملية الامتحانية بالشكل المطلوب واتخاذ كل إجراءات الوقاية من فيروس كورونا.

وفي تصريح لـ«الوطن»، بين رئيس جامعة دمشق محمد يسار عابدين، أن عدد الطلاب المتقدمين إلى الامتحانات اليوم يصل إلى نحو الـ١٥٠ ألف طالب وطالبة، في مختلف كليات جامعة دمشق ومعاهدها وفروعها في (درعا والسويداء والقنيطرة).

وبين عابدين أنه تم منذ أسبوع متابعة تجهيز القاعات والطاولات والكراسي وتجهيز الأوراق الامتحانية والأسئلة وتزويد الكادر بالأوراق واللوازم الامتحانية.

وشدد عابدين على تأمين التدفئة، معتبراً أنها جيدة في مختلف الكليات، مع متابعة إمكانية تأمين وسائل تدفئة في الممرات، وذلك بناء على طلب عمداء الكليات.

وأكد رئيس جامعة دمشق اتخاذ جميع الإجراءات ومرونة التعامل مع الطلبة وخلق الأجواء المناسبة، علماً أن التباعد موجود ضمن الامتحانات، ناهيك عن عدم استفزاز الطالب وتوفير كل مستلزمات سير الامتحانات.

ونوه عابدين بإجراء الجولات على الامتحانات، وذلك بتكليف كل نائب من النواب بإجراء جولات على الكليات ورصد الجاهزية الكاملة.

كما لفت إلى أن الكليات اتخذت كل الاستعدادات المطلوبة والانتهاء من إصدار برامجها الامتحانية وتوزيع الطلاب على القاعات ووضع جداول المراقبات والرصد.

كما تم الاطلاع عن قرب على التدابير والإجراءات التي اتخذتها الكليات استعداداً لبدء الامتحانات فيها وتذليل كل المعوقات التي قد تؤثر على أداء الامتحانات الجامعية، وتم وضع تفاصيل الإجراءات الاحترازية الواجب اتباعها خلال فترة الامتحانات في جميع الكليات.

وشدد عابدين على موضوع النظافة والتعقيم للقاعات والمدرجات التي تجري فيها الامتحانات، والحيلولة دون تفادي الازدحام عند دخول الطلاب إلى القاعات والمدرجات والتباعد المكاني بين الطلاب أثناء جلوسهم في المقاعد.

كما شدد على التقيد والالتزام بالتعليمات الناظمة للامتحانات من الطلاب والمراقبين واتخاذ الإجراءات القانونية بحق من يخالف هذه التعليمات.

وأكد على توفير جميع الخدمات المطلوبة لتأمين سبل الراحة والأمان أثناء تقديمهم امتحاناتهم داخل القاعات كالتدفئة والإنارة الجيدة ووجه بضرورة معالجة أي مشكلة أو حالات تطرأ على الامتحانات بشكل سريع.

هذا ولفت عابدين إلى متابعة تأمين كل التجهيزات لانطلاق امتحانات السنة التحضيرية للكليات الطبية المقررة السبت القادم.

لمعالجة الازدحام..

مدرجات خاصة للراسبين في جامعة الفرات بالحسكة

دحام السلطان- الوطن

بين مدير فرع جامعة الفرات بالحسكة الدكتور نجم الحميدي في تصريح لـ«الوطن» أن فرع الجامعة أنجز كامل الاستعدادات النهائية لبدء امتحانات الفصل الدراسي النصفي للتعليم النظامي، التي ستنطلق يوم الأحد الرابع والعشرين من الشهر الجاري في جميع الكليات والمعاهد أيضاً التي تتبع لوزارة التعليم العالي.

وأوضح الحميدي أنه سيتقدم إلى الامتحانات في جميع الكليات والمعاهد ولكل السنوات الدراسية ما يقارب الـ٢٥ ألف طالب وطالبة، لافتاً إلى أنه تمت معالجة اختناقات الوضع المكاني في المدرجات والقاعات قياساً إلى حجم الأعداد المتقدمة إلى الامتحانات، ولاسيما طلاب السنة الأولى لكلية الحقوق من خلال نقل الطلبة الراسبين إلى مدرجات كلية الآداب، إضافة إلى طلبة الهندسة المدنية المستجدين والراسبين إلى مدرجات وقاعات كلية الاقتصاد.

وأكد مدير فرع الجامعة أنه تم التنسيق مسبقاً مع رئاسة الجامعة بدير الزور لتأمين كامل حاجة امتحانات الكليات والمعاهد من القرطاسية والمطبوعات، إضافة إلى تجهيز وصيانة آلات التصوير ومولدات التحويل الكهربائي، مشيراً إلى أنه تم توزيع الكمامات للطلبة مجاناً يومي الخميس الماضي وهذا اليوم السبت، لسد حاجة الطلبة على مدار أيام الأسبوع الأول من الامتحانات والبالغ عددها ٥٠ ألف كمامة هي المقدمة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي «UNDP»، إضافة إلى المعقمات والمطهرات التي سيتم استخدامها بشكل يومي عند مداخل أبواب مقرات الكليات والمعاهد وداخل المدرجات والقاعات الامتحانية.

يذكر أنه يتبع لفرع جامعة الفرات بالحسكة ٨ كليات و٤ معاهد.